

# مكتب المساندة للاقتصاد الأخضر

تبعاً لتركيز مكتب المساندة للاقتصاد الأخضر على مستوى وزارة البيئة (الإدارة العامة للتنمية المستدامة) والذي يندرج في إطار المشروع الإقليمي لإحداث مكاتب المساندة للاقتصاد الأخضر في بعض الدول التي تنضوي تحت لواء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على غرار لبنان وسلطنة عمان ومصر والأردن والمغرب، يشرفني إفادتكم أنه تم الشروع في إنجاز بعض الأنشطة وذلك في إطار الخدمات المزمع إسدائها من قبل هذا المكتب.

ويهدف هذا المكتب أساساً إلى تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية لضمان نجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وكذلك إلى الإحاطة بالباعثين الشبان في الأنشطة الخضراء من خلال توفير المعلومات الضرورية لإنجاح مشاريعهم وتوجيههم لمختلف الآليات والسبل الكفيلة بتشجيع الانتصاب للحساب الخاص لفائدة حاملي الشهادات العليا مع العمل على استشراف الفرص الجديدة المتاحة في هذا المجال وتذليل الصعوبات المرتقبة عند وبعد انطلاق المشاريع وذلك عبر إرساء منظومة معلوماتية في الغرض مع القيام بالعمليات الدورية للتقييم والمتابعة.

في هذا الصدد، وقع إنجاز جملة من الخدمات ضمن أنشطة مكتب المساندة للاقتصاد الأخضر، والتمثلة في ما يلي:

(1) إعداد موقع واب خاص بالمكتب وبالاقتصاد الأخضر وذلك للتعريف بأنشطة المكتب ولا سيما تقديم إنجاز مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر لكي يكون بمثابة قاعدة لتبادل المعلومات والتجارب الناجحة في مجال خلق فرص عمل خضراء ولانقعة وبالخصوص عبر الشبكة الإقليمية لمكاتب المساندة المماثلة للدول المنضوية تحت لواء لجنة الإسكوا.

(2) إعداد أدلة توجيهية لباعثي المشاريع في بعض مجالات الاقتصاد الأخضر من ضمنها: الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، الغابات، السياحة الإيكولوجية، التصرف في النفايات وتأمينها. هذا إلى جانب إعداد دليل منهجي حول تحديد مكامن الأنشطة والمهن الخضراء حسب الولايات.

(3) إعداد كتيب حول أهم المبادرات الفردية في مجال الاقتصاد الأخضر أو التي هي بصدد الإنجاز في مجال خلق فرص العمل الخضراء.

4) الإحاطة بعدد من باعثي المشاريع الشبان في مجال الأربعة قطاعات التي تم ذكرها آنفا (حوالي 20) وذلك في إطار مبادرة نموذجية في انتظار توسيع نطاق التجربة في مرحلة ثانية لتشمل مجالات أخرى واعدة ضمن الاقتصاد الأخضر.

5) انجاز دورتين تكوينيتين في مجال الاقتصاد الأخضر لفائدة 50 منتفع من ممثلي الإدارات والهيكل والمؤسسات العمومية وذلك لتعريف بالاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر والعمل على برمجة مخططات عمل قطاعية ضمن الاقتصاد الأخضر.